A

May 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثلاثون

روما، إيطاليا، 9–13 يوليو/تموز 2012

حوكمة المحيطات والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمر ريو + 20

الموجز

تعتبر المحيطات والبحار والمناطق الساحلية عنصرا أساسيا لاستمرار الحياة على الأرض. وفي حين تشكل مصدرا حيويا للأغذية المغذية والعمالة والترفيه والتجارة والرفاه الاقتصادي لملايين الناس حول العالم، فإن موارد المحيطات والنظم الايكولوجية والموائل آخذة في التدهور على نحو متزايد، وتُستَخدم بطريقة غير مستدامة. ويولي مؤتمر ريو +20 أولوية للمحيطات في جدول أعماله وإعلانه. وتقدم هذه الوثيقة لمحة موجزة عن الأطر المؤسسية والقانونية القائمة لحوكمة المحيطات، وتحدد بعض التحديات الرئيسية التي تواجه التغلب على أوجه الضعف والثغرات، وتعرض المبادرات الأخيرة التي اتخذت للتصدي لها. وتختتم الوثيقة ببعض الاعتبارات بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به مصائد الأسماك في إطار ترتيبات محسنة ومعززة لحوكمة المحيطات[1].

إن اللجنة مدعوة إلى:

- استعراض الترتيبات المؤسسية والقانونية الحالية لحوكمة المحيطات ودراسة التحديات والثغرات الراهنة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
- تقديم المشورة بشأن الأدوار والمهام المناسبة التي يمكن أن تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز

[1] سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في الفترة 20–22 يونيو/حزيران. ولهذا السبب سيتم عرض نتائجه ومناقشتها في ضميمة لهذه الوثيقة ستتاح بعد وقت قصير من المؤتمر.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

حوكمة المحيطات من خلال تدابير من قبيل تعزيز الشراكة ضمن منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع منظمات مثل المؤسسات المالية الدولية؛

- تقديم المشورة بشأن التدابير الواجبة اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان تحسين تمثيل مصالح الجهات المعنية بمصائد الأسماك في آليات حوكمة المحيطات، والدعم الذي يمكن أن توفره منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير مبادئ حوكمة مصائد الأسماك والمساعدة في مجال السياسات والقدرات.

المقدمة

1- توفر المحيطات والبحار والمناطق الساحلية مصدرا حيويا للأغذية المغذية والعمالة والترفيه والتجارة والرفاه الاقتصادي بالنسبة للملايين من الناس حول العالم وغير ذلك من السلع والخدمات التي تعتبر حيوية لوجود الحياة ذاتها على الأرض. وتمد مصائد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية حوالي 4،3 بلايين نسمة بنحو 15 في المائة من متوسط استهلاك الفرد الواحد من البروتين الحيواني، وتساهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يزيد على 200 مليون وظيفة على مستوى العالم، مع التوسع السريع في تربية الأحياء المائية البحرية من السواحل إلى المناطق الواقعة قبالة الشواطئ، بل والتوسع المحتمل إلى أعالي البحار. وتشكل أيضا قطاعات السفر، والسياحة، والموانئ والبنى التحتية المرتبطة بها، وأنشطة التعدين، وإنتاج الطاقة قطاعات تستخدم المحيطات والبحار لخلق فرص عمل ومنافع اقتصادية واجتماعية لملايين الناس في أرجاء العالم.

2- وتنتج العوالق النباتية البحرية نصف الأوكسجين في الغلاف الجوي للأرض والمواد العضوية التي تحافظ على الشبكة الغذائية بما في ذلك الأسماك والثدييات البحرية. وتمتص المحيطات حاليا أكثر من 26 في المائة من غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث في الجو من الأنشطة البشرية، من خلال الكائنات الحية البحرية والموائل بما في ذلك أشجار المانغروف والمستنقعات المالحة والحشائش البحرية والطحالب البحرية، التي تسمى الغابات الزرقاء. وتؤدي المحيطات دورا رئيسيا في تنظيم الغلاف الجوي والمناخ، في حين توفر المناطق الساحلية الحماية من الفيضانات وتكافح تحات التربة في المجتمعات الساحلية المنخفضة.

3- وعلى مدى القرن الماضي أدت أخطار عديدة إلى تآكل قدرة المحيطات على المحافظة على الفوائد التي يمكن أن توفرها للأجيال الحالية والمقبلة. وعلاوة على ذلك، أدى ضعف إدارة الأنشطة البشرية والآثار السلبية الناجمة عنها إلى تآكل قدرة المحيطات في مواجهة أمور منها تغير المناخ. وبينما ازداد ضعف النظم الايكولوجية البحرية، أدى النمو السكاني، وخصوصا على طول السواحل، إلى زيادة عدد الناس الذين يعتمدون على خدمات النظام الايكولوجي البحري من أجل صحتهم وسبل عيشهم. وفي حين أدرك المجتمع الدولي منذ فترة طويلة ضرورة العمل من أجل تحسين حوكمة المحيطات، وحُددت أهداف واضحة لاستدامة المحيطات[2]، فمازال تنفيذها غير مكتمل ومازالت هناك فجوات في هذا الصدد.

4- ونظرا للأهمية الملحوظة للمحيطات، حُددت المحيطات باعتبارها إحدى المجالات الأساسية ذات الأولوية التي ستجري مناقشتها في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الذي يشار إليه عادةً باسم ريو +20)، وكان للمحيطات والسواحل دور بارز في المناقشات التي سبقت انعقاد المؤتمر. ويركز المؤتمر على موضوعين هما: (أ) الاقتصاد الأخضر في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛ (ب) والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992؛ و مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية للألفية.

5- وفي إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +20، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تقريرين مشتركين بين الوكالات بشأن الاستخدام والإدارة المستدامين للمحيطات. أحدهما تقرير معنون "مخطط لاستدامة المحيطات والمناطق الساحلية"[3] أعد بالتعاون مع اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة البحرية الدولية؛ وتقرير "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق "[4] الذي أعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي للأسماك، وشبكة المعلومات البيئية في أريندال التابعة لبرنامج البيئة. ويوفر التقريران سياقا لمناقشات ريو +20 من خلال تحليل التحديات الراهنة التي تواجه إدارة المحيطات والمناطق الساحلية في مختلف أنحاء العالم، ووضع مجموعة من المقترحات والأهداف الملموسة للانتقال إلى اقتصاد أزرق-أخضر.

6- وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم لمحة عامة عن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة لحوكمة المحيطات والمسائل ذات الصلة، وتحدد المبادرات القائمة وتناقش الدور المحتمل لقطاع مصائد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة لتنظر فيها اللجنة. وستتاح ضميمة لهذه الوثيقة بعد وقت قصير من انتهاء مؤتمر ريو +20 لمناقشة الآثار المترتبة على القرارات بالنسبة للبلدان الأعضاء وفي منظمة الأغذية والزراعة في ما يتصل بحوكمة المحيطات.

حوكمة المحيطات والأطر المؤسسية والقانونية القائمة

7- إن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2009 لوضع رؤية جديدة للنمو والازدهار المستدامين، والمعنون "المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل"[5]، يقدم توصيات رئيسية لتحقيق تنمية مستدامة. ويشكل تعزيز الحوكمة المؤسسية مجالا من ثلاثة مجالات رئيسية جرى التركيز عليها، بالإضافة إلى مجالي تمكين الناس من اتخاذ خيارات مستدامة والعمل على تحقيق اقتصاد مستدام. ويجري تسليط الضوء على الحوكمة، بوجه خاص، في القسم الذي يتناول النظم الايكولوجية البحرية والساحلية. وجرى أيضا تناول الاعتقاد القائل بأن تحسين حوكمة المحيطات هو مفتاح لقدرتها على الاستدامة في المناقشات الجارية في المنتديات الدولية التي تتناول مسائل المحيطات، وكذلك في العديد من المبادرات الجارية التي تركز على هذا الموضوع والتي تهدف إلى تحسين التنسيق بين المؤسسات والجهات المعنية (انظر القسم 4).

[3] أعدت التقرير اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011). "مخطط لاستدامة المحيطات والمناطق الساحلية". باريس: اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/interagency_blue_paper_ocean_rioPlus20.pdf

[4] أعد التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي للأسماك، وشبكة المعلومات البيئية في أريندال التابعة لبرنامج البيئة. 2012. "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق". http://www.unep.org/pdf/green_economy_blue.pdf

[5] الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2012. المناعة للإنسان والكوكب معا: أفضل خيار للمستقبل. تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام المعني بالاستدامة العالمية. A/66/700، الصفحات 6-102.

8- ومصطلح الحوكمة يُستخدم على نطاق واسع لتغطية **مؤسسات وصكوك وعمليات** تتراوح بين إدارة عمليات قصيرة الأجل ووضع وتخطيط سياسات طويلة الأجل، وبين الأشكال التقليدية للإدارة والأشكال الحديثة لعمليات تشاركية لصنع القرار. وهذه الأمور تشمل السياسات (الحوكمة الرفيعة المستوى) والإدارة (التنفيذ العملي للسياسات). ومن المتوقع أن ترسي الحوكمة مبادئ وأهدافا عليا ذات صلة بالمحافظة على النظم الاجتماعية والإيكولوجية المنتجة؛ ووضع سياسات وأطر تنظيمية؛ وضمان التمثيل العادل لمصالح المجتمع في صنع القرار؛ ومواءمة المنظورات الفردية والقطاعية والاجتماعية؛ والحفاظ على التماسك عبر نطاقات الولاية القضائية والزمنية والمكانية؛ وتحديد قواعد لتوزيع السلطات والموارد والمنافع؛ وضمان التفاعل مع أنظمة الحوكمة الأخرى؛ وإنفاذ القرارات واللوائح؛ والمحافظة على القدرة على التعلم والتغير.

9- وستستلزم حوكمة المحيطات، في أشمل تنفيذ لها، شبكة معقدة من الترتيبات المؤسسية التي تربط دورات السياسات المتبعة على مستويات مختلفة في قطاع معين (من نطاقات محلية إلى وطنية وإقليمية وعالمية)، وداخل كل نطاق، وتنسق دورات السياسات عبر القطاعات، مما قد يسفر عن شبكة معقدة من الأعمال والمصالح المتداخلة المتقاربة أو المتنافسة.

10- ويمكن أيضا أن ينظر إلى الحوكمة من منظور أوسع ليشمل جميع التفاعلات بين الجهات المعنية (الجهات الفاعلة أو أصحاب المصلحة) والمؤسسات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، التي تصيغ هذه التفاعلات، وجميع أشكال التوجيه على مستويات هرمية أقل ومفتوحة للتنظيم الذاتي[6].

المؤسسات والعمليات القائمة ذات الصلة بحوكمة المحيطات

11- على **النطاق العالمي** تُعنى وكالات وبرامج كثيرة العدد، باعتبارها جزءا من منظومة الأمم المتحدة، بشؤون المحيطات.

12- وتتناول الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي واحدة من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بصفة دورية قضايا المحيطات وتستعرض سنويا التطورات في شؤون المحيطات وقانون البحار. ويدعم هذه الاستعراضات عمل أفرقة عاملة محددة مثل عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار التي تبحث المسائل الناشئة المتعلقة بالمحيطات؛ والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على النطاق العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية (عملية منتظمة)، التي تهدف إلى وضع ترتيبات مؤسسية واستراتيجية لإجراء أول تقييم بحري عالمي متكامل؛ وفريق العمل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص لدراسة المسائل المتعلقة بالصون

[6] Mahon, R. , Fanning,L., McConney,P. 2011. CLME TDA update for fisheries ecosystems: governance issues. GEF .UNDP, IOC-UNESCO, UNOPS. 113 p.

والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بما في ذلك دراسة الأطر القانونية ومسائل الحوكمة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

13- وشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو هي جهات مختصة حصرا بشؤون المحيطات: فالمنظمة البحرية الدولية مكرسة للشحن، والسلطة الدولية لقاع البحار مكرسة للتعدين في قاع البحار، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات مكرسة لعلوم المحيطات وخدمات المحيطات. وتختص منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بولايات أوسع نطاقا، ولكنها تتناول أيضا مسائل متعلقة بالمحيطات. وتُعتبر لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة المنتدى العالمي الذي يوفر منصة للدول والأطراف الأخرى المعنية للالتقاء ومناقشة المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي. وتتناول لجنة مصايد الأسماك تحديدا السياسات وترتيب الأولويات، وإعداد الصكوك والتوجيه وبناء القدرات المتعلقة التصرف المسؤول في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وإدارة وتعزيز مساهمة مصائد الأسماك في الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

14- وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية الأنواع المهاجرة، تغطي جميعها الجوانب المتصلة بالصون والاستخدام المستدام لموارد حية معينة في المحيطات من منظورات مختلفة.

15- وأُسست شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، التي تتألف من الوكالات المتخصصة والبرامج وسائر الهيئات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ضمن جهات أخرى، من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية؛ وهناك أيضا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تنطوي على مبادرات على الصعيد القطري لدعم مؤتمر ريو +20، وفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ ومؤتمر ريو +20.

16- وتجري أيضا مناقشة حوكمة المحيطات في عدد من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية ومنتديات وتحالفات أصحاب الشأن المتعددين. وتشمل الأمثلة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو أكبر منظمة بيئية عالمية تضم أكثر من 200 حكومة و900 منظمة غير حكومية[7]، لديها برامج محددة مكرسة لقضايا المحيطات.

17- وثمة مثال آخر هو المنتدى العالمي للمحيطات[8] وهو ائتلاف من خبراء المحيطات من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات العلمية والقطاع الخاص يهدف إلى متابعة التقدم المحرز في تنفيذ

[7] http://www.iucn.org/about/.

[8] http://www.globaloceans.org/content/about-global-ocean-forum-0

الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، والتوقع بقضايا السياسات التي تستجد في مجال المحيطات.

18- وعلى **النطاق الإقليمي**، توجد برامج ومنظمات إقليمية كثيرة ذات ولايات متداخلة أحيانا.

19- والأجهزة الإقليمية لمصائد الأسماك هي آليات تعمل من خلالها الدول والمنظمات معا من أجل حفظ وإدارة و/أو تنمية مصائد الأسماك والقضايا ذات الصلة. وبعض أجهزة المصائد الإقليمية موكول إليها ولاية استشارية، وتوفر مشورة أو قرارات أو آليات للتنسيق غير ملزمة لأعضائها. وهناك أجهزة إقليمية أخرى لمصائد الأسماك موكول لها ولاية إدارية ولها سلطات تنظيمية مُلزمة في مجال الإدارة. وتسمى هذه الأجهزة بالمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تركز على حوكمة مصائد الأسماك على الصعيد الإقليمي. ويستند ويسترشد دورها وعلاقتها مع المبادرات الأخرى بأطر الحوكمة القانونية العالمية ، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

20- ويوجد حاليا أكثر من 50 جهاز إقليمي لمصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم، نصفها فقط منظمات إقليمية ذات ولاية تخولها الإدارة. ومع ذلك، فلا يمكن إلا لعدد محدود من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لمصائد الأسماك فرض تدابير ملزمة على الأعضاء في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

21- وأُطلق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1974، ويهدف إلى التصدي للتدهور المتسارع لمحيطات العالم والمناطق الساحلية من خلال الإدارة والاستخدام المستدامين للبيئة البحرية والساحلية. ويشارك حاليا أكثر من 143 بلدا في 13 برنامجا للبحار الإقليمية أُنشئت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[9]. وتدار بعض هذه البرامج عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل خطة العمل لحماية وتطوير المناطق البحرية والساحلية لمنطقة شرق آسيا التي أُقرت في عام 1981 ويتولى تنسيقها الجهاز التنسيقي المعني بالبحار في شرق آسيا، أو تدار بشكل مستقل، مثل حالة المنظمة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، التي أنشئت في عام 1995. واتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي، هي آلية تتعاون من خلالها 15 حوكمة من حكومات السواحل الغربية ومستجمعات الأمطار من أوروبا، جنبا إلى جنب مع الجماعة الأوروبية، لحماية البيئة البحرية لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي تتعاون بشكل وثيق مع برنامج البحار الإقليمية، فإنها لم تُنشأ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

22- وأنشأت اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو لجانا فرعية (مثل اللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المجاورة، واللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادئ) ولجانا إقليمية (مثل اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهندي، واللجنة الإقليمية لوسط المحيط الهندي، واللجنة الإقليمية لشرق وسط المحيط الأطلسي، واللجنة

[9] http://www.iucn.org/about/.

الإقليمية للبحر الأسود). وهي أجهزة حكومية دولية فرعية تابعة للجنة، مسؤولة عن التنسيق والإشراف على الأنشطة العلمية والخدمات على المستوى الإقليمي.

23- وبالإضافة إلى هذه الأجهزة الإقليمية، هناك عدة مبادرات واسعة النطاق تتناول المسائل المتعلقة بحوكمة المحيطات.

24- وتعزز برامج النظام الإيكولوجي البحري الكبير التابع لمرفق البيئة العالمية الإدارة المتكاملة القائمة على النظم الإيكولوجية للمحيطات والمناطق الساحلية. ويدعم مرفق البيئة العالمية 17 مشروعا من مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة منذ عام 1998، مما أدى إلى إنشاء لجان متعددة القطاعات للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في بعضها[10]. وتنفذ النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة استراتيجية من خمس وحدات لقياس الحالات المتغيرة للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة باستخدام مجموعات من المؤشرات المتصلة بما يلي (1) الإنتاجية وعلم المحيطات، (2) والأسماك ومصائد الأسماك، (3) والتلوث وصحة النظم الإيكولوجية، (4) والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، (5) والحوكمة.

25- وتطورت أيضا مبادرات إقليمية أخرى وأخذت شكل تحالفات لمؤسسات حكومية وغير حكومية. وأحد الأمثلة هي مبادرة مثلث المرجان، وهي شراكة بين إندونيسيا وماليزيا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وجزر سليمان وتيمور ليشتي، يدعمها ستة من "شركاء التنمية" الرسميين وهم استراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الآسيوي للتنمية، ومنظمة حفظ الطبيعة، والمنظمة الدولية لصون حدائق النباتات، والصندوق العالمي للطبيعة. وتستهدف المبادرة نطاقات إقليمية ووطنية ومحلية، وترمي إلى توفير إطار مرن يضمن اتخاذ إجراءات على مستويات مختلفة تدعم بعضها بعضا. ويجري تعزيز الحوكمة الرشيدة على المستوى الإقليمي من خلال مفهوم "المناظر الطبيعية البحرية"، التي تهدف إلى تطبيق حوكمة رشيدة تكفل صحة المحيطات على نطاق واسع (مئات الآلاف أو الملايين من الكيلومترات المربعة) من خلال التعاون بين حكومات الدول المتاخمة ومجموعات أصحاب الشأن والمنظمات الشريكة[11].

26- والمؤسسات والعمليات على المستوى الوطني هي الأكثر صلة وأهمية بشكل مباشر لحوكمة المحيطات وتنفيذ السياسات والصكوك القانونية. ويكتسب دورها أهمية خاصة نظرا إلى كون المناطق الاقتصادية الخالصة تمثل جزءاً واسعاً من مساحة المحيطات تخضع الآن للولاية القضائية للدول الساحلية. ولذلك، فعلى **النطاق القطري**، عُهدت إلى العديد من الوزارات والوكالات السلطة المتصلة بتنظيم استخدام البحار ومواردها وحماية وصيانة هذه الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة لهذه البلدان.

27- وأدى الاستخدام المتزايد لمساحة المحيطات ومواردها والاهتمام المتزايد للمجتمع المدني بقضايا المحيطات إلى شعور بأن الترتيبات الحالية للحوكمة الوطنية القائمة على القطاع غير قادرة على التصدي بكفاءة وفعالية لقضايا حوكمة

[10] http://www.lme.noaa.gov/index.php?option=com_content&view=article&id=47&Itemid=28
[11] http://www.conservation.org/sites/marine/initiatives/seascapes/Pages/seascapes.aspx

المحيطات على نطاق أوسع. وغالبا ما لا تكون الأطر المؤسسية والقانونية مصممة بطريقة تمكنها من التعامل مع النطاق وتعقد القضايا المتعددة القطاعات وصنع القرار. وعلى الرغم من التحديات الواضحة، فهناك أمثلة عديدة عن التقدم المحرز في بعض البلدان.

الحوكمة وآليات ونهج وأدوات تنفيذها

28- توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، باعتبارها الإطار الرئيسي الملزم قانونا لحوكمة المحيطات، نظاما شاملا يغطي جميع جوانب مساحة المحيطات بدءا من ترسيم الحدود إلى المراقبة البيئية، والبحث العلمي، وصيد الأسماك، وسائر الأنشطة الاقتصادية والتجارية، والتكنولوجيا، وتسوية المنازعات المتصلة بمسائل المحيطات. ويتعلق الجزء الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالمناطق الاقتصادية الخالصة. وتنص المواد 55–57 على إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتنص على حقوق الدولة الساحلية ومسؤولياتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة بما فيها "حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها أو غير الحية، وحفظ هذه الموارد وإدارتها"، وتحديد الحدود الخارجية للمناطق الاقتصادية الخالصة. ويتعلق الجزء السابع من اتفاقية قانون البحار بحفظ وإدارة الموارد الحية لأعالي البحار (الفرع 2). وينص الجزء الثاني عشر من اتفاقية قانون البحار على حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وبينما تضع أيضا اتفاقية قانون البحار تصورا للواجبات والمسؤوليات في ما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، التي تعززت من خلال الجزء الحادي عشر [12] من اتفاق الأمم المتحدة بشأن تنفيذ اتفاقية قانون البحار في ما يتعلق بالتعدين في قاع البحار العميقة، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية (1995)[13] في ما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة الحدود والمنتشرة والكثيرة الارتحال، واتفاقية الامتثال التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالامتثال لتدابير الحفظ والإدارة من قبل سفن الصيد في أعالي البحار، فلا تزال هناك تحديات رئيسية تواجه ضمان احترام الالتزامات.

29- وبالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المحيطات أو أجزاء منها تخضع أيضا للتنظيم بواسطة مجموعة واسعة من الاتفاقات الملزمة الثنائية والمتعددة الأطراف[14] والصكوك غير الملزمة التي تتناول مختلف جوانب حوكمة المحيطات والمتعلقة بعدد لا يحصى من القطاعات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية. ويفرض هذا تحديات هائلة على المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها لضمان الامتثال والإنفاذ. ويتميز أيضا إطار الحوكمة والتنظيم الحالي بأنه يتألف من كل من القانون الملزم (مثل اتفاقية قانون البحار)، و"القانون غير الملزم"، أي المبادئ التوجيهية والمعايير والمدونات غير الملزمة، مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (لعام 1995) والصكوك الداعمة لها، من قبيل خطط العمل الدولية.

[12] الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.

[13] اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

[14] http://iea.uoregon.edu (as cited by IOC/UNESCO, IMO, FAO, UNDP. 2011)

30- وتعد اتفاقية التنوع البيولوجي مثالاً لصك شامل ملزم قانونيا له صلة بجانب محدد من حوكمة المحيطات، هو تحديدا حفظ واستخدام التنوع البيولوجي المائي. وتعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي والفصل 17 غير الملزم من جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (1992)، صكوكا أطلقت فكرة الإدارة المتكاملة للمحيطات ومفهوم "نهج النظام الإيكولوجي". ويتناول المقرر 10/2 لعام 1995 للمؤتمر الثاني للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه على نحو مستدام ، و*"يشجع على استخدام الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية باعتبارها أنسب إطار للتصدي للآثار البشرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ولتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام"*.

31- وتعتبر مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة مثالا جيدا على صك غير ملزم وقطاعي معترف به عالميا، يشجع في جملة أمور على الصيد الرشيد بسبل منها إتّباع نهج متكامل لإدارة مصائد الأسماك. والمدونة صكٌ معروف جيدا لحوكمة مصائد الأسماك يوفر الأساس لصكوك عالمية أخرى غير ملزمة بشأن الصيد الرشيد والمبادئ التوجيهية الفنية بما في ذلك خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش، وخطة العمل الدولية بشأن طاقة الصيد، وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية. وتبلورت الآن النهج الكلية التي تروج لها مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في نُهج من قبيل نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك.

32- وأُعدت **أدوات ونهج** لتنفيذ الحوكمة المتكاملة للمحيطات لدعم الاستخدام المستدام للمحيطات، وتوجد توجيهات لتسهيل التنفيذ العملي.[15]

33- وتطورت بعض **النهج والأدوات** ذات الصلة من منظور متعلق بقطاع خاص وقائم على الإقرار بضرورة الترابط مع قطاعات أخرى، ولكن بدون أن تعتنق الإطار المتكامل الشامل للحوكمة. وتشمل الأمثلة على ذلك نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك[16] وإدارة مصائد الأسماك المستندة إلى النظم الإيكولوجية[17]. ووفقا لهذه النهج تدار مصائد الأسماك (نظرا لأن قطاعات أخرى تعمل في مجالات معينة) بما يتوافق مع المبادئ والأهداف العامة المحددة لنظام إيكولوجي ما. ويؤخذ في الاعتبار التفاعل مع قطاعات أخرى وتقام، حسب الاقتضاء، صلات لأغراض التنسيق. وثمة نُهج أخرى كلية تماماً (مشتركة بين القطاعات)، وتأخذ في الحسبان جميع الأنشطة البشرية التي تؤثر على نظام إيكولوجي ما بشكل متزامن. وتشمل الأمثلة الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية[18] والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمحيطات. وتنتمي إلى هذه الفئة أيضا الإدارة المتكاملة لمختلف المناطق الساحلية، وهي مفهوم ظهر في عام 1992، أثناء قمة الأرض في ريو دي جانيرو.

[15] E.g. http://ec.europa.eu/environment/iczm/biblio.htm for a bibliographic list

[16] منظمة الأغذية والزراعة 2003، نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. الخطوط التوجيهية الفنية لتحقيق الصيد الرشيد الصادر عن المنظمة رقم 4 الملحق 2 روما.

[17] E.g. http://www.nmfs.noaa.gov/sfa/EPAPrpt.pdf

[18] http://www.unep.org/publications/contents/pub_details_search.asp?ID=6200

34- ويمكن أن يكون التعريف التالي مفيدا في تقديم توضيحات تفسر الإدارة المتكاملة التي تنطبق أيضا إلى حد كبير على مناطق المحيطات:

"إن نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عملية ديناميكية ومتعددة التخصصات وتواترية لتعزيز الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية. وهو يغطي كامل دورة جمع المعلومات، والتخطيط (بمعناه الواسع)، وصنع القرار، والإدارة ومراقبة التنفيذ. ويستخدم النهج المشاركة الواعية وتعاون جميع الجهات المعنية لتقييم الأهداف الاجتماعية في منطقة ساحلية معينة، واتخاذ إجراءات من أجل تحقيق هذه الأهداف. ويسعى النهج على المدى الطويل، لتحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترويحية، وكل ذلك ضمن الحدود التي حددتها الديناميّات الطبيعية "

35- ومن العمليات المتصلة بنهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، نجد أيضا الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار التي تجمع بين مدرستين للتخطيط المكاني ولاستخدام الموارد هما: الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، كعملية لربط أنشطة الإدارة في أحواض الأنهار والمناطق الساحلية، حيث تجعل القضايا المترابطة ذلك أمرا ضروريا ومناسبا. وجرى تطوير[19] مجموعة أدوات لتطبيق هذه الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية – أحواض المياه.

36- والتخطيط المكاني البحري هو نهج آخر للتخطيط المتكامل لأنشطة المحيطات، يشدد على ضرورة النظر بشكل صريح في التوزيع المكاني والزّماني للأنشطة البشرية في مناطق المحيطات، من خلال عملية عامة لتحقيق الأهداف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي عادة ما يجري تحديدها من خلال عملية سياسية. وتشمل خصائص التخطيط المكاني البحري تخطيطا قائما على النظام الإيكولوجي، وعلى أساس المناطق، ومتكاملا، وتكيفيّاً، واستراتيجياً، وتشاركياً[20].

37- ويحظى استخدام المناطق البحرية المحمية بالكثير من الاهتمام باعتبارها وسيلة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية ولعكس اتجاه تدهور الموائل البحرية. وتعتبر لذلك المناطق البحرية المحمية أداة لحفظ التنوع البيولوجي دعما لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. [21]

38- وجميع النهج والأدوات المذكورة أعلاه، بينها أوجه تشابه وتدافع كلها عن مبادئ التكامل والتنسيق على المستوى القطاعي، واستخدام نهج تشاركية، وضرورة تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

[19] http://www.gwptoolbox.org/index.php?option=com_tool&id=31
[20] http://www.unesco-ioc-marinesp.be/marine_spatial_planning_msp
[21] FAO, 2011. Fisheries Management 4. Marine protected areas and fisheries. FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No 4, Suppl. 4, 198 p

العلوم المتعلقة بالحوكمة المتكاملة للمحيطات

39- يُنظر إلى تحسن المعارف المتعلقة بالمحيطات وتبادلها على أنهما شرطان مسبقان للحوكمة الفعالة للنظم البحرية. وتساعد المعرفة على تأطير القضايا وتشكل عنصرا أساسيا في عملية صنع القرار على المستويات الاستراتيجية (المتصلة بالسياسات) والتكتيكية (الإدارة). وحالة عدم التيقن التي تميز النظم الايكولوجية–الاجتماعية وضرورة أن تكون المعارف مشروعة من وجهة نظر أصحاب الشأن، تفرض تحديات خاصة لاسيما فيما يتعلق بموضوعيتها من ناحية، وإمكانية فهم الجهات المعنية للمعارف القائمة على العلوم من ناحية أخرى.

40- وأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "العملية المنتظمة للإبلاغ والتقييم العالميين بشأن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية". وتهدف العملية المنتظمة إلى إصدار أول تقييم عالمي متكامل يُجمِّع معا العلوم الطبيعية مع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية، بحلول عام 2014. ويؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا دورا رئيسيا في توفير معارف قائمة على العلوم بشأن حالة البيئة البحرية، وأطلقت مؤخرا مبادرة جديدة، هي الفريق الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والغرض منه تقديم معلومات عن حالة التنوع البيولوجي البحري والبري، قائمة على نهج نابع من القاعدة إلى القمة لجمع المعلومات والمشاركة القوية للمؤسسات الوطنية. ومن غير الواضح بعد ما هي العلاقة التي ستكون بين هذه العملية والجهود القائمة مثل العملية المنتظمة، والاستعراضات العالمية التي تجريها منظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة الموارد للأغذية والزراعة (على سبيل المثال حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية العالمية) والعملية المقترحة لاستعراض حالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة.

41- واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو واتفاقية التنوع البيولوجي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة هي أيضا من مقدمي الاستعراضات العالمية عن حالة النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي. وتتولى أيضا إعداد المعارف المتصلة بالمحيطات، دعما لعملية صنع السياسات، أجهزة خاصة مثل فريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية لحماية البيئة البحرية، وهو جهاز استشاري، أنشئ في عام 1969، وتقدم المشورة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية. والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وهو الجهاز الدولي الرائد لتقييم تغير المناخ. وقام بإنشائه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتزويد العالم بوجهة نظر علمية واضحة عن الحالة الراهنة للمعارف بشأن تغير المناخ وآثاره البيئية والاجتماعية–الاقتصادية المحتملة. واللجنة العلمية لبحوث المحيطات، وهي المنظمة الدولية غير الحكومية الرائدة لتعزيز وتنسيق الأنشطة الدولية لعلوم المحيطات.

42- والمعارف المتولدة على المستوى العالمي تشكل الأساس لوضع السياسات على المستوى الدولي، ويجري دمجها وتعميمها بدرجات متفاوتة على نطاقات أقل (إقليمية ووطنية ومحلية).

43- وعلى النطاقات الإقليمية والوطنية تتولى إنتاج المعرفة مؤسسات متخصصة أو تتوفر نتيجة لبرامج أكاديمية. ومع ذلك، فغالبا ما تكون الصلة بين إنتاج المعرفة واستخدامها في السياسات وصنع القرار ضعيفة.

التحديات التي تواجه تحسين حوكمة المحيطات

44- تعتبر اللمحة العامة المقدمة أعلاه للأطر والنهج المؤسسية والسياسية والقانونية بمثابة خلفية مفيدة لتحديد التحديات الرئيسية والثغرات القائمة في حوكمة المحيطات.

- توجد عديد من المؤسسات والمبادرات التي تعالج قضايا المحيطات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وغالبا ما تتداخل جغرافيا، و/أو في ولاياتها، ونادرا ما يتم التنسيق بينها بشكل جيد، وتكون في كثير من الأحيان مدفوعة بجداول أعمال قطاعية أو مواضيعية مما يؤدي إلى ضعف التماسك. وبينما تعكس العديد من هذه المبادرات ضرورة الإدارة المتكاملة للمحيطات، التي تسفر عن عمليات منظمة ذاتيا لها مميزاتها، فقد أصبح من الواضح أيضا أن هذا الوضع يؤدي إلى إهدار للموارد ويؤثر سلبا على الحوكمة ولاسيما في الحالات التي تحدث فيها عمليات موازية وغير منسقة؛
- من الضروري الربط بشكل جيد بين المؤسسات التي تعالج على نحو مباشر أو غير مباشر قضايا المحيطات عبر نطاقات مكانية وقضائية بطرق تتسم بالكفاءة والفعالية وبالتالي تتجنب الازدواجية والمنازعات، وتكفل التكامل التام بين مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- على الرغم من التوجيهات القائمة، فإن مهمة إنشاء بنية قوية للحوكمة، تُجمِّع وتنسق القطاعات والوكالات المختلفة والمستويات المتعددة للحكومة، لا تزال تشكل تحديا كبيرا؛
- تستلزم التنمية المستدامة، المستندة إلى ركائز الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، التوفيق بين العديد من جداول الأعمال المتقاطعة المتعلقة بالصون والاستخدام، وهذا في إطار نهج حقوق الإنسان عموما. وغالبا ما يتم الترويج لجداول أعمال تعكس إما أهدافا اقتصادية أو اجتماعية أو أهدافا للصون في حين أنه يلزم بوضوح التصدي لهذه الركائز الرئيسية الثلاث بشكل متزامن في أي سياق ذي صلة بصنع القرار، وأيضا في ما يتصل بالمحيطات؛
- التنمية المستدامة والمبادئ المشتقة منها تتجسد إلى حد كبير في الترابط بين القطاعات الإنتاجية والصون. يجعل هذا عملية اتخاذ القرار موجهة إلى تحسين كل من الإنتاج والصون اللذين يصادفان تحديات على المستوى المؤسسي وكذلك على المستوى السياسي. وعلى سبيل المثال، غالبا ما تكون وزارة البيئة هي التي تهتم بشؤون الصون، في حين تتولى مسؤولية الإدارة القطاعية وكالة خاصة من قبيل إدارة أو وزارة معنية بمصائد الأسماك؛
- القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وتتيح المناطق الساحلية والمحيطات فرصا متعددة للتصدي للفقر، من خلال قطاعات اقتصادية عديدة تهيئ فرصا لكسب العيش. ومع ذلك، فمن الضروري ممارسة توزيع عادل في ما يتعلق بهذه الفرص وذلك كطريقة للعمل من أجل القضاء على الفقر؛

- تقع المسؤولية الأساسية لوضع استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على عاتق الحكومات الوطنية التي هي حجر الزاوية في بنية الحوكمة المتكاملة عبر النطاقات والقطاعات. ومع ذلك، فإن وضع ترتيبات وتطوير قدرات مؤسسية لإعداد ترتيبات راسخة لحوكمة المحيطات تتصدى لتعقيدات النظام على نحو شامل وواف تعتبر مهام حافلة بالتحديات بالنسبة لمعظم البلدان، لأسباب ليس أقلها أن العديد من الدول ما زالت تجاهد لتفعيل نظم للحوكمة الوطنية تؤدي عملها بشكل جيد. (انظر دليل الحوكمة العالمي [22])؛
- يتسع بسرعة نطاق تربية الأحياء المائية البحرية من المناطق الساحلية إلى المناطق الواقعة قبالة الشواطئ. وإذا واصلت تربية الأحياء المائية توسعها إلى أعالي البحار فلن يكون هناك جهاز متخصص للقانون الدولي يتعامل مع تنظيمها، وإن كانت بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ستنطبق في هذا الصدد؛
- تمثل المعارف اللازمة للحوكمة المتكاملة للمحيطات تحديات في ما يتعلق بموضوعيتها وشرعيتها المتوقعتين، وخاصة في مواجهة ارتفاع مستوى عدم التيقن الذي يميز العمليات المتصلة بالمحيطات. ويمثل تقييم آثار النظام الإيكولوجي والمساهمة النسبية لمختلف القطاعات بالإضافة إلى محاولة معالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ تحديا رئيسيا على وجه الخصوص.

المبادرات العالمية الجارية والجديدة[23] للحوكمة المتكاملة

45- نتيجة للانعدام الملحوظ للتنسيق والتعاون في مجال تحسين حوكمة المحيطات على جميع النطاقات، يجري الترويج لمبادرات جديدة - في شكل أطر مؤسسية وشراكات لتحقيق الاستدامة – من مصادر متنوعة لسد ما يمكن أن يمثل فجوة كبيرة. وتشمل هذه المبادرات برنامج المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية التابع لمرفق البيئة العالمية والذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية من أجل المحيطات التي بدأها البنك الدولي. وتتباين هذه المبادرات من حيث مدى رسميتها وتكوينها وهيكلها وتمويلها ونطاق تغطيتها الموضوعية.

46- ومع تحديد استدامة المحيطات كواحدة من سبع قضايا حاسمة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة كواحد من موضوعين رئيسيين لمؤتمر ريو+20 [24]، فإن هذه المبادرات تعتبر أيضا إلى حد كبير جزءا من الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +20.

[22] http://www.world-governance.org/IMG/pdf_WGI_full_version_EN-2.pdf

[23] المقصود في هذا السياق بعبارة "الجديدة" أي مبادرة اتخذت في غضون العامين الماضيين، أو أي مبادرة قيد الإعداد.

[24] http://www.uncsd2012.org/rio20/isfd.html

ميثاق المحيطات[25]

47- إن اتفاق المحيطات هو مبادرة لوضع رؤية استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة للوفاء بولاياتها المتعلقة بالمحيطات على نحو أكثر اتساقا وفعالية، وتوفير منبر لجميع أصحاب الشأن للتعاون وتسريع وتيرة التقدم في تحقيق الهدف المشترك المتعلق بوجود "محيطات مفعمة بالصحة من أجل الرخاء". ولا بد من معالجة قضايا تراجع صحة المحيطات وإنتاجيتها، فضلا عن ضعف إدارة المحيطات. وستُعزز اتفاق المحيطات استراتيجياتٌ عملية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لزيادة التنسيق والتعاون بين القطاعات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. والقصد من ذلك هو معالجة الآثار المتراكمة للأنشطة القطاعية على البيئة البحرية، بسبل منها تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي والنهج التّحوطية.

48- يبني اتفاق المحيطات على مجموعة من الأنشطة القائمة والجارية لمنظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وسيساعد الاتفاق الدول الأعضاء على تنفيذ وتلبية أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وغيرها من الاتفاقيات والصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة. ويسترشد بفكرة شاملة متعلقة بكفالة الاستخدام والإدارة والصون بشكل مستدام لمحيطات العالم. ويهدف إلى حشد وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والعلماء والقطاع الخاص والصناعة لمواجهة التحديات المصادفة في حماية واستعادة صحة وإنتاجية المحيطات لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

49- ولمواكبة وضع خطة عمل لاتفاق المحيطات، وتسهيل الحوار بين أصحاب الشأن، وتحفيز الدعم في مختلف الأوساط من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال المحيطات، فإن الاقتراح المطروح في هذا الصدد يتمثل في إنشاء فريق استشاري للمحيطات ذي إطار زمني محدد، يتألف من ممثلين حكوميين وصانعي سياسات رفيعي المستوى وعلماء وخبراء رواد في مجال المحيطات وممثلين عن القطاع الخاص وممثلين عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والرؤساء التنفيذيين لمنظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية. و سيُجَمِّع بالتالي هذا الفريق الاستشاري للمحيطات جميع أصحاب الشأن معا ويسهم في إيجاد محور تركيز وتوجه جديدين للعمل المتعلق بقضايا المحيطات.

50- وسيقدم أيضا الفريق الاستشاري للمحيطات المشورة بشأن استراتيجيات حشد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عمل اتفاق المحيطات من خلال آليات من قبيل مرفق البيئة العالمية والشراكة العالمية بشأن المحيطات التي بدأها البنك الدولي. وستعمل الجماعة على تحفيز التعاون والترتيبات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم اتفاق المحيطات. وسيعهد لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات بوضع خطة عمل لتنفيذ اتفاق المحيطات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

[25] المصدر: اتفاق المحيطات: محيطات مفعمة بالصحة لتحقيق الرخاء *مبادرة للأمين العام للأمم المتحدة*. المشروع النهائي، مايو/أيار 2012.

شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

51- أنشأت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى في الأمم المتحدة في عام 2003 شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، الخاضعة للاستعراض حاليا، كآلية للتنسيق بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة، وتتألف من الوكالات المتخصصة ذات الصلة والبرامج وغيرها من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك السلطة الدولية لقاع البحار، واتفاقية التنوع البيولوجي.

52- وهي مكلفة رسميا بما يلي:

- تعزيز التنسيق والتعاون بين أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية؛
- استعراض برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، المنفذة كجزء من مساهمتها في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛
- التعرف على القضايا الناشئة، وتحديد الإجراءات المشتركة وإنشاء أفرقة عمل محددة للتعامل معها، حسب الاقتضاء؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة للمحيطات على الصعيد الدولي؛
- تسهيل، حسب الاقتضاء، تقديم المدخلات للتقرير السنوي للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار؛
- تعزيز اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن المحيطات والمناطق الساحلية مع الولايات الصادرة عن الجمعية العامة، والأولويات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وأجهزة إدارة جميع أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

53- وتضم الشبكة في عضويتها الوكالات المتخصصة والبرامج وغيرها من الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك السلطة الدولية لقاع البحار واتفاقية التنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، تستعين الشبكة في عملها بفرق عمل مفتوحة أمام المنظمات غير الحكومية وجهات دولية معنية أخرى.

54- ومن الناحية الموضوعية، تركز وتستجيب شبكة الأمم المتحدة للمحيطات لمجموعة واسعة من المواضيع مثل التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، وتطوير عملية منتظمة للتقييم العالمي للبيئة البحرية، والشراكة العالمية لتغير المناخ ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فضلا عن المناطق المحمية البحرية وغيرها من أدوات الإدارة على أساس المناطق.

برنامج المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية التابع لمرفق البيئة العالمية

55- إلى جانب قيام منظمة الأغذية والزراعة بالعمل كوحدة تنسيقيّة لهذا البرنامج العالمي، الذي يعمل ضمن إطار زمني (5 سنوات)، فإن برنامج المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية التابع لمرفق البيئة العالمية يُجمِّع معا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. والبرنامج لديه لجنة توجيهية عالمية وفريق استشاري تقني يعملان على ضمان مشاركة الشركاء الرئيسيين من أوساط السياسة العامة والأوساط التقنية والعلمية فضلا عن الصناعية.

56- ومع التركيز على صيد أسماك التونة ومصائد أسماك المياه العميقة وبالتوازي مع الحفاظ على التنوع البيولوجي، فإن البرنامج يهدف إلى تعزيز الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد السمكية والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وتلبية الأهداف العالمية ذات الصلة المتفق عليها في المنتديات الدولية. وتفرض حوكمة الموارد العالمية للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية تحديات خطيرة وفريدة، ومصائد الأسماك ذات القيمة العالية والتنوع البيولوجي المرتبط بها في تلك المناطق عرضة الآن لتهديدات متزايدة مثل الإفراط في الاستخدام، والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وزيادة مشاق الصيادين، والثروة الضائعة، وتهديد إمدادات الأغذية، وممارسات الصيد غير الملائمة، والصون غير الكافي للنظم الإيكولوجية ذات الصلة. ورغم حدوث تطورات ملحوظة على مدى الأعوام من حيث تحسين المنهجيات والأدوات والممارسات القائمة على النظام الإيكولوجي، وتنفيذ الأنظمة المستندة إلى الحقوق بواسطة عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، فلا يزال هناك افتقار عام للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية المتفق عليها في المنتديات الدولية.

57- ووافق مجلس مرفق البيئة العالمية على مبلغ 50 مليون دولار أمريكي لتمويل برنامج المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية المدعوم بأكثر من 270 مليون دولار أمريكي من التمويل المقدم من الشركاء، والهدف من البرنامج هو "تعزيز الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد السمكية والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، وذلك طبقا للأهداف العالمية المتفق عليها في المنتديات الدولية". ونظرا للتواضع النسبي للقدرة المؤسسية لمعظم الجهات الفاعلة العامة في البرنامج في الوقت الراهن، فإن البرنامج سيتبع نهجا حصيفا تدريجيا؛ وستنفذ العديد من الأنشطة على أساس تجريبي، وفي عدد من المناطق المختارة فقط من خلال تدخلات يعزز كل منها الآخر في أربعة مشاريع:

المشروع 1: الإدارة المستدامة لمصائد التونة وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية،

المشروع 2: إدارة مصائد الأسماك المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الموجودة في المياه العميقة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية،

المشروع 3: صندوق شراكة المحيطات،

المشروع 4: تعزيز القدرات العالمية لتحقيق الإدارة الفعالة للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

58- ويسلط برنامج المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية الضوء على التحديات والتدخلات الممكن تحقيقها في المستقبل القريب ويتولى معالجتها. وبدون البرنامج، ربما تتحقق بعض من هذه التطورات ولكن بخطى أبطأ بكثير وبطريقة أكثر تجزئة وأقل تركيزا، وباحتمالات مستقبلية محدودة للغاية للاستيعاب والتأثير المفيدين. وسيتعرض حفظ التنوع البيولوجي لمخاطر إضافية كبيرة نتيجة لإتباع نهج أبطأ ومجزأ من هذا القبيل.

الشراكة العالمية من أجل المحيطات[26]

59- في فبراير/شباط 2012، أعلن البنك الدولي المبادرة لإقامة ائتلاف للحكومات والمنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني وأعضاء من القطاع الخاص، تحت عنوان **شراكة عالمية من أجل المحيطات**. وتستند هذه المبادرة إلى المعرفة والخبرة والدعم المالي من جميع شركائها لمواجهة التهديدات الرئيسية لموارد المحيطات والمناطق الساحلية، بما في ذلك الإفراط في صيد الأسماك وفقدان الموائل في عدد من المناطق ذات الأولوية في جميع أنحاء العالم.

60- والهدف من الشراكة العالمية من أجل المحيطات هو التعزيز المستدام للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للنظم الإيكولوجية والموارد الحية للمحيطات، مع تحسن الفوائد التي تحصل عليها البلدان الساحلية والجزرية النامية والفوائد العالمية التي تعود على كوكب الأرض ككل. وللقيام بذلك يلزم قدر أكبر بكثير من التمويل العام، وتشكل الشراكة العالمية من أجل المحيطات وسيلة يقوم من خلالها الشركاء الذين يزيد عددهم عن عشرين شريكا[27] بمواءمة الموارد الحالية ذات الصلة مع أدوات الاستثمار في إطار أداة تحفيزية جديدة واحدة للتمويل.

61- وستمول آلية التمويل ما يلي: (1) الاستثمارات الموجهة لتحسين صحة المحيطات في 8 إلى 10 مناطق جغرافية سيتم تحديدها خلال الأشهر القليلة المقبلة وفقا لمجموعة من المعايير، (2) ومنصة عالمية للمعرفة وجهود الدعوة/الاتصالات. وسيرد وصف الأنشطة في برنامج عمل مفصل يتم الاتفاق عليه مع الجهات المانحة المهتمة، ويتشكل حول ثلاث فئات من الأنشطة:

(1) تقييم خدمات الأنظمة الإيكولوجية المعززة للمحيطات وتحديد الإصلاحات – لتحسين اتخاذ قرارات عن بينة حول استخدام المحيطات وتحديد الاستثمارات اللازمة؛

[26] المصدر: وثيقة مناقشة عن الشراكة العالمية من أجل المحيطات بتاريخ 28 مارس/آذار 2012 أنظر أيضا www.globalpartnershipforoceans.org.

[27] تضم الشراكة المتنوعة للشراكة العالمية من أجل المحيطات حاليا، جملة جهات منها، منظمة الحفظ الدولية، وصندوق حماية البيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وشبكة المعلومات البيئية في اريندال (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، والمنتدى العالمي للمحيطات، والمؤسسة المالية الدولية، والمؤسسة الدولية لاستدامة الأطعمة البحرية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمعهد الوطني لمصايد الأسماك، ومجلة ناشيونال جيوغرافيك، ومنظمة حفظ الطبيعة، ومنظمة Oceana لحماية المحيطات، وشركاء الآلام، و منظمة RARE لحماية الأنواع النادرة، وبحارة من أجل البحر، ومنظمة تجربة أطعمة البحر الأسترالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، والمجلس العالمي للمحيطات، والبنك الدولي والصندوق العالمي للطبيعة.

(2) الاستثمار في إصلاح الحوكمة وتقديم أمثلة مبتكرة لأفضل الممارسات في مناطق المحيطات ذات الأولوية في جميع أنحاء العالم، لدعم إدارة مصائد الأسماك القائمة على الحقوق، وتشجيع التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية، واستيعاب تكاليف التلوث البحري والحفاظ على موائل المحيطات وتعزيزها؛

(3) المعرفة العالمية والدعوة للمحيطات المفعمة بالحياة، وذلك دعما للاستثمارات المذكورة أعلاه، بما في ذلك منصة المعارف في مجال المحيطات وتعزيز منح شهادات تشهد بأن الأغذية البحرية تم الحصول عليها بوسائل تكفل الاستدامة، في جملة أمور أخرى.

62- والتنفيذ الناجح لهذه الأنشطة يهدف إلى جعل الاستدامة الطويلة الأجل للمحيطات المفعمة بالحياة مقترحا ممكنا، بحيث تساهم الاستثمارات الخاصة الطويلة الأجل بقدر أكبر في الخدمات المنتجة والضرورية للنظم الإيكولوجية، لجعل المحيطات المفعمة بالحياة جزءا فعليا من الاقتصاد العالمي.

المنتدى العالمي للمحيطات[28]

63- عُبئت جهود المنتدى العالمي للمحيطات لأول مرة في عام 2001 لمساعدة حكومات العالم على وضع القضايا المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا (استعراض العشر سنوات لما تحقق من تقدم (أو عدمه) في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأرض عام 1992 في ريو دي جانيرو)، وأضفيت عليه الصبغة الرسمية في وقت لاحق في مؤتمر القمة العالمي عام 2002.

64- ويوفر المنتدى العالمي للمحيطات الذي يتألف من خبراء من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والدولية والمنظمات غير الحكومية (البيئية، والعلمية/التقنية، والصناعة والمؤسسات) حيزاً للسعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تشجيع التنمية المستدامة للمحيطات والمناطق الساحلية والجزر.

65- وقُدم تمويل لدعم أنشطة المنتدى العالمي للمحيطات من مرفق البيئة العالمية أساسا من خلال مشروع لتعزيز الحوار العالمي حول المحيطات والمناطق الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وحول الترابط بين مناطق المياه العذبة والمناطق الساحلية والبحرية (مرفق البيئة العالمية/التخطيط المكاني لمصائد الأسماك البحري) (سبتمبر/أيلول 2005 – يوليو/تموز 2008)، وحول عملية مرفق البيئة العالمية عن المياه الدولية: التعلم: حافظة التعلم في مجال المياه الدولية مع التركيز على المحيطات والمناطق الساحلية والجزر، وعمليات التعلم الإقليمية لآسيا/المحيط الهادئ ومثلث المرجان (يوليو/تموز 2009 – يوليو/تموز 2013). وبالإضافة إلى ذلك، ورد دعم من أكثر من 40 مصدرا إضافيا.[29]

[28] http://www.globaloceans.org/content/about-global-ocean-forum-0
[29] المصدر: http://www.globaloceans.org/content/funding-support

66- ويكشف اتساع نطاق تغطية المنتدى مدى ضخامة وتعقيدات المبادرات المشتركة بين القطاعات التي تتناول المحيطات.

خلاصة

67- لعل أكبر تحد يواجه هذه المبادرات لحوكمة المحيطات هو تعزيز وإكمال جهودها، وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لجميع الشركاء وأصحاب الشأن. وبدون هذا الوضوح، سيكون من الصعب تنسيق الجهود والأنشطة، فضلا عن توفير التمويل لضمان أقصى قدر من التأثير لتحقيق الالتزامات القائمة والجديدة بشأن المحيطات التي يجري التعهد بها في مؤتمر ريو +20.

دور مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في حوكمة المحيطات

68- إن الدور الاستراتيجي الذي تؤديه مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر بالإضافة إلى خلق فرص للنمو الاقتصادي، يضع هذا القطاع في وضع خاص بالنسبة للقطاعات الأخرى التي تستفيد من المحيطات. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القطاع يعتمد بأقصى قدر على وجود نظم إيكولوجية بحرية مفعمة بالصحة، وبالتالي فإنه صاحب أعلى مصلحة في استخدامها بطريقة مستدامة. وينعكس هذا التصور على سبيل المثال في الاستجابة التي أبداها القطاع في إعداد صكوك دولية مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أقرها المجتمع الدولي في عام 1995، بعد ثلاث سنوات فقط من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأُعلن بالفعل التزام بمصائد الأسماك المستدامة في النظام الإيكولوجي البحري في عام 2001 (ريكيافيك، 2001)، ووضعت بعد فترة وجيزة من ذلك مبادئ توجيهية لنهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في التنفيذ العملي لمبادئ التنمية المستدامة لمصائد الأسماك (منظمة الأغذية والزراعة، 2003) تبعتها مبادئ عن تربية الأحياء المائية (نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية، منظمة الأغذية والزراعة 2010 [30]). وبينما لا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل التنفيذ العملي لإقامة مصائد الأسماك المستدامة في السياق الأوسع للنظام الإيكولوجي، فيوجد الإطار المعياري الشامل الذي يجعل قطاع مصائد الأسماك قطاعا مبتكرا من حيث تبني مبادئ التنمية المستدامة. والخطوة الطبيعية التالية هنا في اتجاه الصيد الرشيد والمستدام يمكن أن تكون القيام، استنادا إلى مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد وفي صك طوعي، بمواصلة تحديد المبادئ الأساسية لأي نظام للحوكمة الرشيدة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية استنادا إلى تلك المدونة لكي يحقق هذا النظام أهدافه.

69- ويتباين نطاق مسؤوليات حوكمة المحيطات التي تضطلع بها إدارات مصائد الأسماك من بلد إلى آخر. ويعد التنسيق بين القطاعات مهمة صعبة وتستلزم ترتيبات مؤسسية وموارد بشرية ومالية كافية غالبا ما لا تتوافر حاليا لدى الوكالات المعنية لمصائد الأسماك. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تتعرض مصالح قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء

[30] منظمة الأغذية والزراعة 2010. تطوير تربية الأحياء المائية 4. نهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية. الخطوط التوجيهية الفنية لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد رقم 5، الملحق 4، روما، الفاو. 2010 ص 53.

المائية لخطر شديد بدون توافر آليات وقدرات مناسبة لأصحاب الشأن في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المشاركة الفعالة في صنع القرار بشأن استخدام وإدارة موارد المحيطات والمناطق الساحلية. وفي غياب هذه المشاركة، يمكن أن تكون المساهمة المستقبلية للمحيطات في الأمن الغذائي وسبل العيش عرضة للخطر. ويؤدي مزيج العوامل المذكورة أعلاه، وهي الاعتماد/الرهانات الصعبة وخطر التعرض للتهميش والخبرة الطويلة المستمرة في إقامة أنظمة الحوكمة على مستويات مختلفة، إلى منح مصائد الأسماك وضعا خاصا في ما يتعلق بالحوكمة المتكاملة للمحيطات، وتوفير القيادة من خلال تعزيز الحوار والتنسيق والعمل التعاوني.

70- ويتسق أيضا ضمان أن تؤدي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية دورا محوريا في حوكمة المحيطات مع التوصية الواردة في تقرير"الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق": [31]

ينبغي للعاملين في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، نظرا لاعتمادهم في أعمالهم وسبل معيشتهم على خدمات النظام الإيكولوجي، أن يرعوا البيئة البحرية. ويستلزم تخضير قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الاعتراف بأدوارهم المجتمعية الأوسع نطاقا عموما، وخاصة أدوار العمليات الصغيرة النطاق لتحقيق النمو الاقتصادي المحلي والحد من الفقر والأمن الغذائي، من خلال إطار شامل للحوكمة لإدارة الآثار الخارجية الناتجة من القطاع وفي داخله، وتنفيذ نهج قائم على النظام الإيكولوجي إزاء مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يطبق نظما عادلة ومسؤولة تعزز الإشراف وزيادة الإدماج الاجتماعي وإدماج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية، بسبل منها التخطيط المكاني.

71- ويمكن أن تساعد إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في تعزيز طاقة وقدرة وكالات مصائد الأسماك الوطنية وأجهزة المصائد الإقليمية على المشاركة بقدر أكبر من الفعالية في مهام حوكمة المحيطات. ويمكن أن تساعد في تحفيز الجهود وتطوير مبادرات للتعاون من أجل الاستخدام المستدام للمحيطات.

[31] http://www.unep.org/pdf/green_economy_blue.pdf